الإنتماء لحلم البشرية في الحرية والتقدم والعدالة الإجتماعية

د. أنور مغيث
أستاذ جامعي (مصر)

في ما يشبه البشارة في قلب الإحباط العربي السائد جاء كتاب الأستاذ كريم مروة «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي». العنوان يطرح الأمل ويتضمن الحدس بأن الطريق طويل، ولكنه يوحى في نفس الوقت ببدء الخطوات الأولي. والعنوان يحتضن الهم العربي من المحيط إلى الخليج. ويبدو هذا الإلمام للواقع العربي أمراً بديهياً لا تحتاج مشروعيته إلى تبرير، فقد بدأ اليسار في فكرنا المعاصر عربياً في منطلقاته وفي آليات عمله وفيما نتج عنه من آثار. وهكذا أيضاً عليه أن يعاود المسير. وقد جاءت أيقونة الغلاف الزخرفية لتؤكد هذا البعد العربي كما ترسل رسالة ضمنية تحمل معاني التنوع والإختلاف الذى يشكل لوحة كلية يجمعها الإتساق والإنسجام.

جاء أسلوب كريم مروة في الكتاب هادئاً وحميمياً بصورة قد تبدو متنافرة مع كلمة اليسار الموجودة على غلاف الكتاب. فلقد تعودنا أن نقرأ حينما يتضمن عنوان كلمة «يسار» إما كتابة تنديدية بالإنتهاكات والمظالم، وإما كتابة استنفارية آمرة عن المهام العاجلة الواجب إنجازها بلا هوادة أو تأخير. وفي كلتا الحالتين سواء من الغضب أو من الحماس تغيب الحكمة. والحكمة ليست حلولاً فنية لمشكلات عملية ولا نظريات دقيقة لتفسير الظواهر. أي أنها ليست تكنولوجيا ولاعلم ولكنها دائماً هي الإنشغال بالمصير. ومن هنا تأتى الروح التى يبثها أسلوب كريم مروة والتى

تفسح مجالاً كبيراً للتروى والتأمل. ولكن ذلك لا يعني أن القضايا المطروحة غير ملحة. فالكتاب مهموم بآلام الإنسان وأحلامه، وبالواقع البائس للمواطن العربي وإمكانيات تغييره. أننا بالفعل إزاء قضايا ملحة. ولكنه نوع جديد من الإلحاح، فالأمر لا يتعلق بخطأ يمكن إصلاحه عن طريق اتخاذ إجراء معين، وإنما هو إلحاح يمكن أن تنطبق عليه تلك العبارة التى اختتم بها دريدا إحدى مقالاته «الأمر خطير ويحتاج لتأمل عميق وطويل، خذوا وقتكم ولكن عليكم أن تنجزوا ذلك سريعاً».

السمة المهمة الأخرى التى يجدر الإشارة إليها في أسلوب كريم مروة هي ذلك الطابع الديمقراطي الذي يدرك أن الحقيقة بنت الحوار. فنراه من وقت لآخر يقطع فيض أفكاره المسترسل لينبه القارئ بأنه من المستحسن ألا يوافقه الرأى ويكفيه فقط أن يشاركه المهم. ومن هذا المنطلق نبدأ حوارنا معه.

أفاق نظرية

يبدأ كريم مروة تأملاته بإعلان شهادة إنتماء لحلم البشرية. ويصيغ هذا الحلم في موكب من المصطلحات الكبرى هي الحرية والتقدم والعدالة الإجتماعية. وتبدو هذه القيم هنا وكأنها مترادفة أو تستدعى إحداها الأخرى. ولكننا في الحقيقة هنا أمام إشكاليات أكثر منها أحلاماً. إذ يوجد في الفلسفة السياسية تعارضاً بين الحرية والعدالة الإجتماعية، فإما أن تفتح الباب للحرية فيزداد التفاوت وإما أن تفرض العدالة الإجتماعية فتضع قيوداً على الحرية. لا أعنى هنا أن علينا أن نختار اختياراً استبعادياً بمعنى أن تكتفى بواحدة من القيمتين ولكن أن نعترف بالتوتر القائم بينهما وأن نضع العلاقة بينهما موضوع مراجعة دائم طبقاً لتطور حاجات البشر وتطلعاتهم.

أما مفهوم التقدم فلقد خضع هو الآخر لمراجعات كثيرة في ثنايا فلسفة التاريخ،

وثار جدل بشأن مضمونه إن كان تكنولوجياً أو أخلاقياً، وحول استخدامه لتبرير هيمنة الأكثر تقدماً على المتخلف. كما أن به بعداً صوفياً لأنه يقوم على الإيمان، ويغلق الآفاق المحتملة المفتوحة أمام التاريخ، ولنذكر في هذا الصدد تعبير ماركس : «إما الإشتراكية وإما الهمجية»، فليس أمامنا إذن أى ضمان مسبق.

وتنطلق تأملات كريم مروة من ضرورة استخلاص الدروس من ثورات التمرد ضد القهر والإستغلال عبر التاريخ. ولكن التجربة السوفييتية تحتل موقعاً متميزاً ليس فقط لقربها التاريخي من حالنا الآن ولكن أيضاً لأننا ننتمي إليها بمعنى من المعاني. وهنا يمكننا أن نلاحظ نوعاً من الحرج في التعامل النقدى مع التجربة اللينينية في ثنايا الكتاب. فهناك تراوح بين اعتبارها تجربة اشتراكية وبين اعتبارها عملية بناء لرأسمالية الدولة. صحيح أن الكتاب بين لنا أن رأسمالية الدولة كانت استجابة جدلية لقراءة بارعة قام بها لينين للظروف الموضوعية التى واجهها، ولكن لماذا نصر إذن على اعتبارها تجربة اشتراكية وهو الأمر الذى أدى بعد ذلك إلى فرضها على أنها الإشتراكية الوحيدة الممكنة وتم تهميش نقادها من الماركسيين مثل كارل كورش واليسار الهولندى وغيرهم؟ ونحن لا نذكرهم هنا لنقول أنهم كانوا على حق، ولكن فقط لنقول أن تعاملنا مع أفكارهم كان من شأنه أن يشجع روح النقد بدلاً من روح التحيز التى سادت زمنا طويلاً.

ولاشك أن كريم مروة من موقعه «المستقل» قد ملأ كتابه بهذه الروح النقدية الفعالة. فهو رغم تقديره للدور التاريخي لكارل ماركس في تقدم الوعى البشرى بأشكال اغتراب الإنسان، يدعونا إلى هجرة بعض أفكاره التى ربما لم تعد ملائمة: وأولها فكرة العنف الذى أصبح غير مجدى. ورغم وجاهة مراجعة هذه الفكرة إلا أن ذلك قد يعصف بفكرة المقاومة. فقد يتسرب إلى قارئ الكتاب أن بناء الدولة

الحديثة أو دولة القانون هو في مصلحة الجميع وسوف يلقى كل عون. ولكن من البديهي أن لهذا المشروع أعداء مما يستدعى ابتكار أشكال من المقاومة لمواجهة أعداء الداخل والخارج لهذا التطلع المشترك بين قوى عديدة في المجتمع.

كما تعرضت فكرة الثورة أيضاً لمعول المراجعة. وبالطبع فإن فكرة الثورة لو تصورناها حدثاً سياسياً نقرأ عن وقوعه في عناوين صحف الصباح فإنها تكون أمراً يصعب تحقيقه الآن، وإن تحقق فإنه قد يكون انتصاراً عابراً. ولكن الثورة باعتبارها مشروع طويل يقوم على إتاحة الفرص أمام مبادرات الأفراد والجماعات لممارسة حياة سياسية واقتصادية واجتماعية تساهم في حصار النمط الرأسمالي السائد، تظل أمراً مطروحاً كمهمة على عاتق البشر. ولقد أشار جيل ديلوز إلى أن التغيرات الكبرى على مستوى الكتلة ربما لا تعنى شيئاً في حياة الأفراد اليومية ولكن التغيرات على المستوى الذريهي التي في النهاية تطرح التغيير الكبير الحاسم. فتحويل نظام سياسي من ملكية إلى جمهورية قد لا يشعر تجاهه مواطن بسيط بأي تغيير ولكن إقامة مدرسة للبنات في قرية من القرى قد يكون له أثر تاريخي أعمق. ولهذا فالجهود البسيطة غير المحسوسة للأفراد والجماعات تلعب في النهاية دوراً كبيراً وأظن أن هامش تأثيره يتسع مع مرور الزمن.

أما فيما يتعلق بالدور التاريخي للطبقة العاملة، فلقد جعلت البطالة الهيكلية التى صارت سمة للنظام الرأسمالي في عصر أزمته الدائمة، من وضع العامل المستغل وضعاً مميزاً يدفع العمال إلى الحرص عليه بدلاً من التخلص منه. ومن هنا يأتي الهاجس المشروع الذى يملأ كتاب كريم مروة الخاص بضرورة أن يضم مشروع التغيير قوى اجتماعية جديدة ومتنوعة. ولكن كيف يمكن لهذه القوى على تنوعها القيام بعمل مشترك يسمح بإحداث تراكم؟ أظن أن تراثنا النظري والعملي فقيراً في

هذا المجال.

ويذكر كريم مروة في أكثر من موضع في كتابة فكرة ضرورة أن يقوم اليسار بتحقيق السعادة للبشر. ومفهوم السعادة هنا من المفاهيم البراقة ولكنها مليئة بالألغام، فهو قادم من التصور المعيارى للسياسة التى يهندسها الحكماء كما هو الحال عند أفلاطون والفارابي. أما السياسة الحديثة والتى تعني الإدارة الإجتماعية لصراعات المصالح فيختفي منها هذا المفهوم. إذ أنه من الصعب أن يكون تحقيق السعادة هدفاً سياسياً؛ لأن الفرد قد يشعر بالسعادة إذا شرع في علاقة عاطفية جديدة أو إذا حصل أبناؤه على درجات عالية في فصول الدراسة. ومن جهة أخرى يمكن لنا أن ندرك الخطر الشمولي الكامن في وصول مجموعة إلى الحكم، مهما حسنت نواياها، ترى أن عليها تنفيذ برنامج سعادة للجميع. ربما يستحسن أن نستبدل به مفهوم الحرية التى يرى توكفيل أنها تقف وكأنها نوع من العناية الإلهية أو الغائية التى يبدو أن كل أحداث التاريخ وتقلباته متجهة إليها.

ويسكن الكتاب توتر دائم بين ماهو وطني وماهو عالمي، فيدعو المؤلف إلى التمسك بالدولة الوطنية وضرورة دعمها في مواجهة زحف رأس المال المعولم ولكنه في نفس الوقت يشير إلى احتمال يبدو مطروحاً وهو الإتجاه إلى حكومة عالمية. ولقد نبه برتراند رسل إلى أن كل مجتمع من المجتمعات قبل ظهور الدولة كان يعيش في حالة حرب أهلية دائمة حتى تأتى مجموعة تمتلك أسباب القوة والنفوذ وتقوم بتشكيل الدولة التى تعبر عن مصالحها وتفرض القانون بالقوة على الجميع فتضمن الأمن والسلام الإجتماعي ثم تبدأ بعد ذلك المسيرة الطويلة التى يقوم بها المحكومون لانتزاع الحقوق. فالدولة تبدأ دائماً استبدادية ثم تتجه شيئاً فشيئاً إلى الديمقراطية.

ولهذا يرى أن المجتمع الدولي بعد الحروب العالمية الفتاكة والمدمرة لا أمل له سوى أن تقوم قوة كبرى بتشكيل حكومة عالمية استبدادية تفرض احترام القانون الذى سيكون بالضرورة في مصلحتها فتحقق السلام ثم تبدأ بعد ذلك مسيرة انتزاع الحقوق والإدارة الديمقراطية للمجتمع الدولي. لاشك في أن الإمبريالية الأميريكية المتغطرسة لن تجد تبريراً أفضل من هذا لممارسة قمعها الكوني. ولكننا لو تصورنا أن قيام حكومة عالمية يظل أفقاً مطروحاً وتصورنا أن هناك إمكانية لسيناريو مختلف. أي أن تبدأ هذه الحكومة بشكل ديمقراطي من خلال التضامن الإنساني فإن علينا أن نراجع مفهوم السيادة الوطنية وأن نتخلي عن جزء منها إذا كان في ذلك مصلحة إنسانية عامة. ولقد وجد هذا القصور تعبيراً قانونياً له في مؤتمر البيئة الأول المنعقد في استكهولم حيث وافقت الدول الموقعة على أن تتخلي بمحض إرادتها أن جزء من سيادتها من أجل الحفاظ على بيئة ملائمة للحياة على كوكب الأرض.

إن النصوص التي أوردها في كريم مروة في الجزء الثاني من الكتاب بالغة الدلالة وتفتح الطريق لاختيارات شتى ولكنها تنتمي في معظمها لعصر يختلف كثيراً عن عصرنا. وأعتقد أن علينا أن نتفاعل بشكل أكبر مع نصوص يسارية حديثة تطرح علينا مهام ملائمة لعصرنا الحالي.

في مهام اليسار العربي

يطرح كريم مروة على اليسار العربي مهمة استكمال مشروع النهضة بل ويوجه نقداً ثاقباً حين يرى أن الممارسة العملية لليسار فيما سبق قد وضعت عوائق في وجه هذا المشروع. ويمكن التدليل على صلاحية نقده هذا بكثير من الأمثلة وسأكتفي بأن أذكر مثلين. لقد وعى المفكرون الليبراليون العرب الأوائل بضرورة تحرير

المرأة، وواجهوا في سبيل ذلك عنتاً شديداً لكنهم صمدوا بصلابة في وجه هذه الرياح العاتية. ويتجلى ذلك في جذرية ما رفعوه من شعارات. فأحمد لطفي السيد يكتب على صفحات الجريدة : «علينا أن نحرر أمهاتنا قبل أن نحرر أو طاننا». ويؤكد على مركزية قضية تحرير المرأة فيقول : «حرية المرأة هي الأمارة الوحيدة على حرية الأمة». وكذلك وضع محمد حسين هيكل وطه حسين على صدر صحيفة السفور التى أسساها عام ١٩١٤ شعار «ليس الحجاب مفروض على المرأة وحدها ولكن على الأمة بأسرها ».

ثم جاء اليسار بعد ذلك ليجعل من قضية المرأة قضية هامشية تحت دعوى أن الجميع مضطهدون وأن المرأة سوف تتحرر في غمار التحرر العام للمجتمع، فبعد تأسيس الدولة الإشتراكية سوف يتم منح الحرية للجميع.

والمثال الثاني يتعلق بنقد الموروث الثقافي. فقد كان قاسم أمين يرى أن الطريق السهل في استخدام حرية التفكير هو نقد الحكومة والإستهزاء بها، في حين أن الطريق الصعب هو نقد معتقدات المجتمع وأخلاقه وعاداته. ويبدو أن اليسار قد لجأ إلى الطريق السهل متذرعاً بمقولة ماركس : في أن علينا الانتقال من نقد السماء إلى نقد الأرض. والحال أن ماركس حين طرح هذه المهمة في مواجهة كتابات الهيجليين الشبان كان يرى أن فلسفة كانط قد قامت باللازم فيما يتعلق بنقد السماء. أما في فضاءنا الثقافي العربي المعاصر فلم يتوفر من يقوم بها بشكل حاسم ولهذا كان المفروض أن تظل مهمة ملقاة على عاتق اليسار ولكنه فضل عدم الدخول إلى غيوم الميتافيزيقا وآثر الإهتمام ببلورة مشاريع السياسة العملية.

وربما لهذا السبب ألصق، الأستاذ كريم مروة، شبهة الشعوبية على الممارسات السياسية لليسار. والواقع أن السياسة التى تجعل كل هدفها هو الحصول على

أصوات المنتخبين أو على الشعبية من خلال ما يسمى في التعبير الشائع ركوب الموجه قد تصادف بعض النجاح ولكنه قصير الأمد. أما السياسة الحقيقية فهي تطرح على الناس ما يحتاجون إليه لا ما يريدونه، والعلمانية خير دليل على ذلك. ففي ظروف التدهور الثقافي والسياسي السائد في مجتمعاتنا العربية قد لا يصادف طرحها قبولاً شعبياً ولكننا نحتاج إليها بصورة ملحة لتكريس حقوق المواطنة والممارسة الديمقراطية. ولهذا ينبغي أن تظل العلمانية سمة من السمات المميزة لليسار العربي.

يريد كريم مروة لليسار العربي في مرحلته الجديدة أن يكون واقعياً وعملياً وقادراً على تحديد الممكن حتى تكون ممارسته السياسية فعالة. وفي هذا الإطار يحذر من الوقوع في الفوضوية لأنها لا ترمى لتحقيق العدالة بشكل واقعي وليس طوباوياً. ويمكن لي هنا أن أتخذ موقفاً نقدياً من هاتين الإشارتين السلبيتين اللتان أو ردهما الأستاذ كريم فيما يتعلق بالفوضوية والطوباوية.

فبالنظر إلى التراث الفكرى لليسار المكتوب باللغة العربية نلاحظ وجود ألوان شتى من الإشتراكية : الماركسية البرلمانية، البلشفية، الفابية، التروتسكية... إلخ. ولكن يغيب عنه كل من التيار الفوضوى والتيار الطوباوى. والواقع أن الفوضوية رافد مهم من روافد الفكر الإشتراكي يتميز براديكالية النقد للدين والدولة والأخلاق. ولقد أدت ضروب النقد الفوضوي التى حملت عناوين مثل «موت العائلة» و «موت المدرسة» إلى الدفع بحلول مبتكرة مثل حقوق الطفل ومدرسة الباب المفتوح وغيرها. ومما لاشك فيه أن ترجمة أدبيات هذا التيار بل وتبنى بعض أطروحاته من قبل فصيل من فصائل اليسار سوف يمثل إثراء لحركة اليسار العربي. كما ابتعد اليسار العربي عن الإستفادة بتراث الإشتراكية الطوباوية وربما بسبب صفة

«العلمية» التى ألحقت بالماركسية. والواقع أن أنجلز حين نشر كتابه الذى يتعرض فيه للإشتراكية الطوباوية كان تحت عنوان «الإشتراكية من اليوتوبيا إلى العلم» وهو عنوان يوحي بالتواصل والتراكم. ولكنه بعد ذلك أعيد طبعه بعنوان «الإشتراكية الخيالية والإشتراكية العلمية» وهو ما يوحى بالإنفصال والتعارض. وربما بسبب هذه النبذ لتيارات الإشتراكية الطوباوية التي جاءت كثير من كتابات أعلام اليسار العربى معبرة عن وصف دقيق لمثالب الواقع ومشكلاته ولكنها كانت فقيرة في الخيال وتميل إلى البحث عن البرامج الجاهزة.

ولقد شدد الأستاذ كريم مروة على ضرورة الإكتفاء في الوقت الحالي بالعمل على التخلص من الإستبداد وتأكيد المواطنة وإقامة دولة القانون. وهي مهام ضرورية وملحة وشرط لكل ممارسة سياسية فعالة وكل تحسين ملموس لواقع المواطن العربي ولكن هذا الإكتفاء يجعلنا نقع داخل السجال الحالي حول مبرر وجود اليسار في أى مجتمع في العالم. فهل اليسار يمثل مجرد إدارة مختلفة للنظام الرأسمالي كما هو الحال مع الأحزاب الإشتراكية في أوروبا، أم أنه يطرح على المجتمع مشروع بديل. وأظن أن أزمات الرأسمالية الحالية والحظر الذى تمثله على المجتمع تفرض على اليسار بذل الجهد في بلورة مشروع بديل يمثل أفقاً بعيداً لممارسة السياسية ولكنه يظل مطروحاً أمام الجمهور حتى وإن لم يحظ بالتنفيذ العاجل.

تبقي في النهاية قضية لا يغفلها الأستاذ كريم ولكنها تأتى لديه كواحدة في موكب القضايا التى يتبناها اليسار وهي قضية البيئة. والواقع أننا لو أخذنا هذه القضية مأخذ الجد وليس فقط من باب إبراء الذمة، فإن ذلك سوف يقلب الكثير من المفاهيم التى تطرح بوصفها بديهية في برامج اليسار. وأول هذه المفاهيم هو القول بالتطور المطرد لقوى الإنتاج الناتج عن تقدم العلوم والمخترعات والذى

يؤدى بدوره إلى تجاوز علاقات الإنتاج السائدة التى بالضرورة لم تعد ملائمة فيفرض التغير التاريخي نفسه. ولكن من الواضح أن علاقات الإنتاج هي التى تتحكم في قوى الإنتاج من خلال برامج التمويل واحتكار البحث مما يجعل التقدم العلمي ليس ضمانة للتغيير التاريخي. ولقد أدت أزمة البيئة إلى انقلاب الآية. فلقد بنى ماركس ثقته في حتمية قيام الثورة على فكرة أن الرأسمالية سوف تعمل على الإفقار المتزايد للعمال الذين لن يفقدوا سوى أغلالهم. ولكن بدا أن الرأسمالية تمكنت من التحايل على هذا التحدى. أما التحدى الجديد الذى يصعب التحايل عليه هو محدودية الموارد الطبيعية. ولقد كان آدم سميث يرى أن الرأسمالية يمكنها أن تنمو باستمرار ولكنها تقف عند الحدود التى يسمح بها كوكب الأرض. ونظراً لأن الرأسمالية تقوم على تحقيق الربح باستمرار ولن يتحقق الربح المستمر إلا من خلال تنامي الإستهلاك ولن يزيد الإستهلاك إلا بزيادة الإنتاج وهذه الزيادة بدورها لن تتم إلا بالإستنفاد المتزايد لموارد الطبيعة. وهنا يأتي التناقض الذي يصعب التحايل عليه.

ولهذا يرى الكثيرون أنه لا يوجد حل لأزمة البيئة إلا بالذهاب إلى ما وراء الرأسمالية. ولقد وضعت هذه الأزمة مفهوم التنمية موضع المراجعة فيطرح الآن الكثير من علماء الإقتصاد مبدأ «معدل تنمية صفر»، وهو ما يعني موت الرأسمالية. كما ينتقد اقتصاديون آخرون مفهوم التنمية المستدامة الذى تتبناه الأمم المتحدة والبنك الدولي باعتباره من المسكنات التى تهدف إلى إطالة عمر الرأسمالية. إن وعي اليسار العربي بهذه الأزمة العالمية ضروري لتقديم تصور مبتكر عن التنمية والتى كان سقف طموحها هو نمط حياة المواطن الغربي، والواقع أن سكان البلاد الغربية المتقدمة يمثلون حوالي ١٥٪ من سكان المعمورة ولكنهم يبثون ٧٥٪ من الملوثات

في الغلاف الجوي. فعلينا أن نتخيل لو عاش باقي البشر بنفس الطريقة في العيش. ولا نعني من ذلك أن نرضي بالتفاوت الشنيع بين الشمال والجنوب، وإنما علينا ألا ننساق أمام وعود التنمية الغربية الزائفة والمكلفة. «والثورة الزراعية» في الهند خير مثال على ذلك حيث قبلوا بزراعة نباتات قمح معدلة جينياً. تنتج أربع أضعاف محصول القمح العادى ولكنه حماية النبات الضعيف كانت تقتضي زيادة استخدام المبيدات الحشرية مما جعل الأرض بعد عشرين عاماً غير صالحة للزراعة.

وهناك دعوة عالمية إلى ضرورة تبنى نمط حياة «قنوع» يتجنب الإفراط في الترفيه وتجنب البذخ والإنفاق السفيه. وقد لوحظ أن البلاد التى لا يكون فيها تفاوت كبير بين أنماط حياة السكان مثل الدول الإسكندنافية التى نادراً ما يسعى الناس فيها إلى البحث عن ساعات عمل إضافية لزيادة دخولهم.

إن الأمر لا يحتاج إلى فرض احترام البيئة عن طريق دولة استبدادية وإنما يمكن للحوار الحر والديمقراطي أن يتخذ من القوانين والإجراءات ما من شأنه الحفاظ على البيئة طوعاً وليس قهراً. وهذا أيضاً يقتضى من اليسار العربي أن يقدم للنشئ الثقافة التى تساعد على تكوين شخصية جديدة ذات تطلعات جديدة وسلوكيات مختلفة، كما يقتضى أن يساهم بشكل فعال في مساعدة القوة الشعبية الغربية سعياً إلى حصار مخططات الشركات الرأسمالية الكبري. ولعل هذا المجال هو أكثر المجالات احتياجا لحوار الحضارات والتى أتصور أن على اليسار العربي أن يبلور مساهمات ملموسة يتم طرحها عالمياً.

وتبقى كلمة أخيرة بخصوص البعد العربي لليسار الجديد فمما لاشك فيه أن الممارسة السياسية لأى مجموعة من مجموعات اليسار سوف تكون مشروطة بالهامش الديمقراطي المتاح وموازين القوى الخاصة ببلدها. ولكن ماهو ليس مشروطاً

بالظروف الخاصة بكل بلد فهو العمل الثقافي والذى يقتضى بالفعل بلورة استراتيجية عمل ثقافية مشتركة تتضمن نقداً جذرياً لكل ما يحفل به فضاؤنا الثقافي من مظاهر للتخلف، وتقدم للقراء العربي ما أنتجته العقول البشرية في تصور حضارة بديلة. وينبغي أن تقترن هذه الإستراتيجية بآليات في الترجمة والنشر، كما يقتضى كذلك إتاحة المجال لشباب المبدعين والباحثين في العالم العربي للتعبير عن أنفسهم وضخ دماء جديدة في تيار الثقافة التقدمية في العالم العربي.

وعلى المستوى السياسي، ينبغي، رغم اختلاف ظروف كل بلد، أن تكون هناك قنوات من الحوار والتواصل والتنسيق في شكل جمعية أو منتدى متخلص من أى مركزية ديمقراطية تفرض الإلتزام بالتعبير عن خط سياسي أو موقف معين.

وأظن أننا باجتماعنا هنا لمناقشة ماجاء في كتاب الأستاذ كريم مروة نكون قد بدأنا أولى خطواتنا في هذا السبيل.